جلالة الملك محمد السادس يوجه رسالة سامية إلى المشاركين في ندوة جامعة المعتمد بن عباد الصيفية
4 غشت 2000

في ما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد علال سيناصر

//الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.
صاحب السمو الملكي.
أصحاب المعالي والسعادة.
حضرات السيدات والسادة.

يطيب لنا أن نتوجه إليكم في مستهل أشغال الندوة الدولية لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية التي تكرس دورتها لهذه السنة لتدارس إشكالية "الممارسات الديمقراطية من منظور الجنوب" معبرين بادئ ذي بدء عن أزكى تحياتنا لكل المشاركين فيها مجزين جميل الترحاب وفائق التقدير لضيوف المملكة المغربية الكرام من كبار رجالات الدولة والسياسة والفكر معربين لهم جميعا عن عميق سعادتنا بإسباغ رعايتنا السامية على أعمال هذه الدورة التي يلتقي موضوع ندوتها وما نقوم به من عمل دؤوب من أجل استكمال بناء نموذج مغربي للديمقراطية نثري بخصوصيته عالميتها وما نوليه من أهمية خاصة لترسيخها كتراث مشترك للإنسانية يستمد عالميته وغناه من تعدد روافده الخصوصية وليس من نمطية نموذج أوحد متعال على الحقائق التاريخية والاعتبارات الجغرافية والخصائص الثقافية والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف من بلد لآخر.
إن حديثنا عن خصوصية الديمقراطية لا يتعلق بجوهرها الذي نتقاسم مع المؤمنين به والمناضلين من أجله س شمالا وجنوبا س قيمه المثلى كأفضل نسق للحكم وللعلاقة بين الحاكم والمحكوم ولتدبير الشأن العام سياسيا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا ولضمان حقوق الإنسان وكرامته ولكن يتعلق بخصوصية تمايز المسارات التاريخية والمرجعيات الحضارية والثقافية والشروط الاقتصادية والاجتماعية والآليات المؤسسية المحيطة بإقامة الصرح الديمقراطي والتي تجعل بناءه المستمر ينطوي على نماذج مختلفة باختلاف الشعوب والحضارات.
إن استحضار هذا الحرص المزدوج على الإيمان بعالمية النظام الديمقراطي وبخصوصيات ومتطلبات بنائه ليشكل السبيل القويم لممارسات ديمقراطية جنوبية أصيلة تتجنب مساوئ النهجين الخاطئين اللذين كانا وراء تعثر الديمقراطية بالدول النامية وانتكاسها حيث أدى استنساخ أحدهما للديمقراطية الغربية س دون مراعاة إنضاج شروط ممارساتها س ومصادرة الثاني لها س بدعوى غياب التنمية كشرط لتطبيقها س إلى تحميلها كل تبعات التخلف.
ومن هنا تأتي وجاهة النهج الذي يقيم علاقة جدلية بين الخصوصية والعالمية من جهة وبين الديمقراطية والتنمية من جهة أخرى مما يتيح لعبقرية كل حضارة سبيل الاجتهاد لابتكار أنجع السبل وتوفير أحسن الشروط لبناء نموذجها الخاص ضمن توجه متبصر يعتمد تكامل مساري التنمية والديمقراطية بدل تعارضهما المزعوم، بحيث تسهم الديمقراطية في تعبئة وتحرير كل الطاقات وإشراكها في وضع وتنفيذ الخيارات الصعبة لإنجاز عملية التنمية بما تقتضيه من قضاء على الفقر والبؤس والأمية وتقليص للفوارق الاجتماعية فيما تخلق التنمية الظروف الملائمة لممارسة ديمقراطية سليمة.
إن من شأن هذا النهج أن يرسخ منظورا جنوبيا للديمقراطية لا يستنسخها دون روية ولا يصادرها باسم الصعوبات والإكراهات التي تعترض تطبيقها بل يركز على أهمية بعديها الاجتماعي والاقتصادي انطلاقا من

كون الفقر والبؤس والأمية تعتبر جميعها انتهاكا للمبادئ الديمقراطية لا يقل خطورة عن المس بمقوماتها السياسية.
كما أن هذا المنظور س علاوة على جعل الديمقراطية غاية ووسيلة للتنمية س يدعو كذلك ديمقراطيات الشمال إلى الوعي بأن دعمها لديمقراطيات الجنوب لا يكون بتصدير أنظمتها ولكن بتفهم خصوصيات النهج الجنوبي لبناء نظام ديمقراطي يراعي الزمن اللازم لتجسيده. فلكل حضارة بل ولكل شعب الحق في بناء الديمقراطية وفق إيقاعه الخاص وحسب درجة تطوره التاريخي وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي مبدعا في ذلك الآليات التي تجعله يحكم نفسه بنفسه ومساهما بخصوصياته الحضارية في تشكيل أحد الروافد الخصبة لعالمية الديمقراطية.
وقبل هذا وذاك فإن من واجب المنظور الجنوبي للديمقراطية أن يستثمر ما راكمته حضاراته من تقاليد التضامن والتكافل الاجتماعي وتدبير مكوناته السكانية لشؤونها المحلية ليركز في ممارسته الخصوصية على البعدين الاجتماعي والجماعي للديمقراطية. وفق هذا وذاك فإن من حق ديمقراطيات الجنوب أن تجد لدى ديمقراطيات الشمال ما تستحقه من دعم ومساندة لاسيما من خلال معالجة سياسية لثقل المديونية التي تشكل أكبر ممتص للموارد المالية التي يمكن لدول الجنوب أن تخصصها لبرامج تنموية كفيلة بإنضاج شروط الممارسة الديمقراطية.

صاحب السمو الملكي.
أصحاب المعالي والسعادة.
حضرات السيدات والسادة.

إن دفاعنا عن هذا المنظور لممارسات الجنوب للديمقراطية يعود لتضامن المملكة المغربية مع دول الجنوب ودفاعها عن قضاياه العادلة وفي مقدمتها حقه في إثراء عالمية الديمقراطية بمنظوره الخاص كما أنه ينطلق من تجربة المغرب الذي تبنى بفضل حكمة وتبصر جدنا ووالدنا المنعمين الملكين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما س التركيب الخلاق بين أصالة التقاليد المؤسسية المبنية على نظام البيعة والشورى والتسامح والاعتدال الإسلامي والتضامن والتكافل والحكم الجماعي المحلي س وهو ما يشكل جوهر الديمقراطية س وبين حداثة الآليات العصرية للديمقراطية موظفا هذه الآليات لتحديث وعقلنة مؤسساته العريقة في وئام تام بين الحفاظ على هويته س بالإجماع الوطني حول ثوابتها المتمثلة في الإسلام والملكية والوحدة الترابية س وبين متطلبات الانخراط في عصره من خلال التدبير الديمقراطي للشأن العام ضمن نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.
ولم نفتأ منذ تولينا عرش أسلافنا الميامين نعمل على ترسيخ ما راكمه بلدنا من مكتسبات ديمقراطية س متمثلة في الحرية والمساواة ودولة القانون وحقوق الإنسان وفصل السلط والتعددية السياسية والتمثيل النيابي والتناوب المبني على حكم الأغلبية واحترام حق الأقلية المعارضة س انطلاقا من قناعتنا الراسخة بأن الديمقراطية هي أحسن نظام لتدبير الخلاف وضمان الاستماع للرأي الآخر.
وكما أعلنا عن ذلك منذ بضعة أيام في خطاب الذكرى الأولى لاعتلائنا عرش المملكة فإننا عاقدون العزم على مضاعفة الجهود لإعطاء دفعة قوية للبناء الديمقراطي وطنيا ومحليا وتوسيع فضاء الحرية وترسيخ حقوق الإنسان مولين فائق عنايتنا للبعدين الاجتماعي والمحلي للديمقراطية مركزين جهودنا على محاربة الفقر والبؤس والأمية وتهميش الفئات المحرومة من خلال بعث روح التضامن الاجتماعي ورفع وتيرة التنمية وإصلاح نظام التربية والتكوين باعتبار ذلك كله من الشروط الموضوعية لضمان ممارسة ديمقراطية سليمة تتصف بالمناعة والرسوخ وتنبني على التنشئة الاجتماعية على ثقافة الديمقراطية وعلى قيم الحداثة والعقلانية من خلال الدور الفاعل للمؤسسات التربوية ولهيئات المجتمع المدني ضمن مشروعنا الحداثي الديمقراطي الذي يستهدف التأهيل الشامل لبلدنا.

وإن عزمنا الأكيد على ترسيخ الصرح الديمقراطي على المستوى الوطني لا يعادله إلا حرصنا الشديد على توطيد خليته الأساسية المتمثلة في الديمقراطية المحلية لما لها من فضائل القرب والمشاركة الواسعة في تدبير الجماعات لشؤونها المحلية مركزين على الجهة باعتبار الجهوية خير أسلوب يوفق إلى أبعد حد بين التدبير اللامركزي واللامتمركز للشؤون المحلية وبين الحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها الضروري.

صاحب السمو الملكي.
أصحاب المعالي والسعادة.
حضرات السيدات والسادة.

لقد أصبتم عندما اخترتم أن تتحدثوا عن ممارسات ديمقراطية من منظور الجنوب لا عن ممارسة واحدة مبدين بذلك روحا ديمقراطية في الإقرار بحق كل شعب وحضارة في اختيار سبيله للديمقراطية.
وإننا لواثقون من أنكم بفضل ما تتمتعون به من خبرة علمية وميدانية لن تقتصروا على إثراء هذا المنظور وحسب بل سوف تبرزون كذلك سبل التفاعل بينه وبين المنظور الشمالي للديمقراطية لما لكليهما من منطلقات تاريخية مشتركة ولما لهما بالخصوص من علاقة آنية ومستقبلية كلما تعلق الأمر بمطامح الإنسان الكوني في الحرية والكرامة وتحقيق الذات.
وإننا إذ نجدد لكم الإعراب عن تقديرنا لما تبذلونه من جهود لإبداع فكر سياسي جديد ينقل منظور الجنوب للممارسات الديمقراطية من طابعه الطوباوي إلى استجلاء شروط تفعيله، لنخص بالتقدير والتنويه مؤسسة منتدى أصيلة وفي مقدمتها رئيس مجلس أمنائها صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز مباركين الإسهامات الرائدة لجمعيتها الأم جمعية المحيط الثقافي في حوار وتقارب الثقافات والحضارات والإشعاع الفكري للأقاليم الشمالية العزيزة علينا داعين لكم بالتوفيق والنجاح في أعمالكم متمنين لكم مقاما طيبا في بلدكم المغرب.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
"وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الخميس 2 جمادى الأولى 1421 موافق 3 غشت 2000.